المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة (Libyan Journal of Contemporary Academic Studies)
LJCAS, eISSN: 5970-3005
Volume 3, Issue 3 (Part II), 2025, Pages: 568-577

Democratic transition in comparative politics studies

Mahmoud Ahmed Yuosef Naser *
Department of Political Science, Faculty of Economics and Political Science,
Azzaytuna University, Tarhuna, Libya
*Corresponding author: dr.alsead@yahoo.com

التحول الديمقراطي في دراسات السياسة المقارنة

محمود احمد يوسف نصر *
قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الزيتونة، ترهونة، ليبيا

Received: 08-09-2025; **Accepted:** 16-11-2025; **Published:** 29-11-2025

Abstract:
This research addresses the topic of democratic transition in comparative politics studies, a significant subject that has become a focus of research and analysis, particularly since the end of the Cold War. It has garnered considerable attention in this field and has become a central theme in these studies.
The research is divided into a general introduction and three main sections: The Concept of Democratic Transition (Section 1), The Development of Comparative Politics Studies (Section 2), and Issues of Democratic Transition in Comparative Politics Literature (Section 3). The research concludes with a number of findings and recommendations.

Keywords: Comparative Politics, Democratic Transition, Issues of Democratic Transition.

الملخص :
يتناول هذا البحث موضوع التحول الديمقراطي في دراسات السياسة المقارنة، كموضوع مهم طرح نفسه على بساط البحث والتحليل خاصة مع نهاية حقبة الحرب الباردة ونال اهتماماً كبيراً في دراسات هذا الحقل وأصبح موضوعاً محورياً في هذه الدراسات .
توزع البحث على مقدمة عامة، وثلاثة مطالب أساسية هي: في مفهوم التحول الديمقراطي (مطلب أول). تطور دراسات السياسة المقارنة (مطلب ثان). قضايا التحول الديمقراطي في أدبيات السياسة المقارنة (مطلب ثالث). وخلص البحث في النهاية إلى عدد من النتائج والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: السياسة المقارنة، التحول الديمقراطي، قضايا التحول الديمقراطي.

مقدمة:

نالت قضية التحول الديمقراطي أهمية خاصة في دراسات حقل السياسة المقارنة خاصة في حقبة ما بعد الحرب الباردة. وأصبحت من الموضوعات المحورية في دراسات هذا الحقل. حيث أنه عقب انهيار النظم السياسية التي كانت تمثل المنظومة الشرقية الماركسية برزت العديد من الدراسات المهمة في هذا الجانب لعل أبرزها الدراسة الرائدة لعالم السياسة الأمريكي (صامويل هنتنجون) في كتابة ذائع الصيت بعنوان: الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين تلي ذلك سيولة من الدراسات المتعلقة بقضية التحول الديمقراطي من حيث أسبابها وأبعادها ونماذجها وتطبيقاتها في حقل السياسة المقارنة. وفي إطار مقاربات نظرية عدة للمفهوم وأهميته في التحليل السياسي المقارن.
وبالتالي شغلت قضية التحول الديمقراطي حيزاً واسعاً في الدراسات المقارنة وباتت تمثل بؤرة اهتمام العديد من الباحثين والمهتمين بدراسات حقل السياسة المقارنة الذين سعوا نحو رصد هذه الظاهرة وأسبابها وعواملها وذلك بهدف إلى اقتراب عام لفهم هذه الظاهرة واستخلاصها نتائجها ودروسها المقارنة.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

إشكالية البحث

تدور إشكالية البحث حول سؤال رئيس هو: ما مدى اهتمام حقل السياسة المقارنة بدراسة ظاهرة التحول الديمقراطي، وما هي العوامل والأسباب التي دفعت الباحثين في هذا الحقل للاهتمام بها وماهي النتائج ألتي تمخضت عن جهود هؤلاء الباحثين في هذا الحقل العلمي؟.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من عدة اعتبارات، أبرزها:

1. يُعد موضوع التحول الديمقراطي من القضايا الحديثة التي أثارت جدلًا واسعًا في الفكر والسياسة المعاصرة، وأصبح يفرض نفسه بقوة على الساحة البحثية والسياسية.
2. يكتسب حقل السياسة المقارنة أهمية خاصة باعتباره فرعًا مستقلًا من فروع علم السياسة، إذ يمثل محورًا رئيسيًا لهذا العلم والركيزة التي انطلقت منها وتفاعلت في إطارها أبرز المدارس والاتجاهات والنماذج المعرفية عبر مراحل تطوره.
3. أهمية استعراض أهم الجهود الفكرية والعلمية التي تناولت قضية التحول الديمقراطي في دراسات السياسة المقارنة، والكشف عن نتائجها وإسهاماتها في التأسيس النظري لمفهوم التحول الديمقراطي وتجاربه المقارنة في العالم المعاصر.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعريف بمفهوم التحول الديمقراطي والأطر النظرية التي تناولته من خلال الكشف عن خصائصه وأبعاده وأسبابه المختلفة.
2. تناول اهتمامات حقل السياسة المقارنة بقضية التحول الديمقراطي وتطور الدراسات المتعلقة بهذه القضية المهمة.
3. استعراض جهود الباحثين في حقل السياسة المقارنة ومحاولاتهم في التحليل المقارن لنماذج التحول الديمقراطي في العالم والكشف عن النتائج والدروس المستخلصة منها.

مصطلحات البحث:

1. **التحول الديمقراطي:** يشير مفهوم التحول الديمقراطي إلى "جملة العمليات والتفاعلات المرتبطة بالانتقال أو التحول من صيغة نظام حكم غير ديمقراطي إلى صيغة نظام حكم ديمقراطي ، وأن هذا الانتقال يمكن أن يتم من أعلى ، أي بمبادرة من النخبة الحاكمة في النظام غير الديمقراطي ، أو من اسفل بواسطة المعارضة المدعومة بتأييد شعبي واسع ، أو من خلال المساواة بين الاثنين، أو بتدخل عسكري خارجي"**(والي، 2018، ص23)**.
2. **السياسة المقارنة:** السياسة المقارنة هي حقل من حقول العلوم السياسية يعنى بدراسة ومقارنة الظواهر والسياسات بين الدول والنظم السياسية المختلفة. فهو حقل يهتم "بإجراء الدراسة وفق منهجية مقارنة، ويركز على فهم وشرح وتحليل الظواهر السياسية التي تحدث داخل الدولة أو المجتمع أو النظام السياسي"**(بعطيش، سعدي، 2018، ص606)**.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الأدبيات السابقة:

توجد عدد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث والتي يمكن تصنيفها وفق التالي:

1. **دراسات تناولت الإطار النظري والمعرفي لمفهوم التحول الديمقراطي، منها:**

- دراسة إيمان أحمد(2016)، بعنوان: قراءة نظرية في الديمقراطية والتحول الديمقراطي، حيث سعت هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم التحول الديمقراطي في الإطار الليبيرالي والإطار الماركسي، وفي أدبيات العالم الثالث. وخلصت إلى: أن مفهوم التحول الديمقراطي لم ينل ما يستحقه من جهد تعريفي بسبب ارتباط هذا المفهوم بمفهوم الديمقراطية، حيث انصب معظم الاهتمام بالمفهوم الأخير، وخاصة أن الديمقراطية في تطورها الحديث لها تطبيقات مختلفة ومتعددة تشمل النظم الغربية وغيرها من النظم السياسية الأخرى.
- دراسة حسنين توفيق إبراهيم(2015)، بعنوان: الانتقال الديمقراطي: إطار نظري. هدفت هذه لبناء إطار نظري لمفهوم الانتقال الديمقراطي من خلال تسليط الضوء على بعض المفاهيم والأطروحات النظرية التي تؤصل لعملية الانتقال الديمقراطي، و التعريف بالمفهوم، ورصد وتحليل الأسباب التي تؤدي إلى الانتقال، والطرق أو الأساليب التي تتم من خلالها عملية الانتقال، ومخرجات هذه العملية، لا سيما فيما يتعلق بترسيخ الديمقراطية في مرحلة ما بعد الانتقال.

2. **دراسات تناولت بعض تجارب التحول الديمقراطي في عدد من الدول والمناطق، منها:**

- دراسة مساعيد(2011)، بعنوان: التحول الديمقراطي في أمريكا اللاتينية: نماذج مختارة. وهي دراسة هدفت إلى دراسة وتحليل ظاهرة التحول الديمقراطي في أمريكا اللاتينية والكشف عن خصوصية التحول في هذه المنطقة من العالم التي عرفت تقريبا كل أشكال و أنماط التحول مقارنة بمثيلاتها في آسيا، إفريقيا و أوروبا الشرقية.
- دراسة فخرو(2000)، بعنوان: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البحرين وهي دراسة ركزت على الربط بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في دولة البحرين، باعتبار الأول رافعة للثاني، كاشفة عن عمق أزمة التحول الديمقراطي في هذه الدولة نتيجة أسباب عدة تتعلق بطبيعة النظام السياسي البحريني من جهة، وضعف مؤسسات المجتمع المدني وتدنى أدائها. وهو أمر يكاد ينسحب على مجمل محاولات التحول الديمقراطي في الدول العربية والتي تفتقد إلى العلاقة الوثيقة بين فاعلية المجتمع المدني وضرورات التحول الديمقراطي.
- دراسة عبد الله، أحمد سليم(2013-2014)، بعنوان: دور السياسة الأمريكية في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية(2001- 2013). تبنت الدراسة فرضية: إن هناك دور مهم للسياسة الامريكية في ثورات الربيع العربي والتحولات الديمقراطية. وخلصت إلى نتيجة مغايرة مفادها: أن جملة السياسات الأمريكية في المنطقة العربية لم تؤد إلى تحقيق تحولات ديمقراطية في المنطقة، في ضوء ما آلت اليه ثورات الربيع العربي من ظاهرة التقسيم الدول العربية الى دويلات صغيرة، واشاعة خلق فوضى وتناحر وصراعات طائفية، تمهيدا الصراعات الطائفية والدينية والعرقية والاثنية التي صارت تعج بالمنطقة، والتي تعتبر مخاض لولادة دويلات جديدة.
- من خلال مراجعة الأدبيات السابقة تبين للباحث ما يلي:
- لم يعثر الباحث على دراسة مستقلة حول موضوع التحول الديمقراطي في دراسات السياسة المقارنة، وهو ما يبرر قيام الباحث ببحثه هذا.
- توجد عدد من الدراسات التي تناولت موضوع التحول الديمقراطي من زوايا عدة، وهي دراسات ركزت على تناول الإطار النظري والمعرفي لمفهوم التحول الديمقراطي، كما تناولت بعض من نماذج وتجارب

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

التحول الديمقراطي في عدد من الدول والمناطق. وهو ما يساعد الباحث في بناء الإطار النظري لمفهوم التحول الديمقراطي من جهة، والاستفادة من هذه التجارب في الاقتراب من موضوع البحث.

المطلب الأول: في مفهوم التحول الديمقراطي

تعددت التعاريف المعطاة لمفهوم التحول الديمقراطي، وذلك على خلفية اختلاف وجهات نظر الباحثين وتوجهاتهم الفكرية والإيديولوجية وزوايا اهتمامهم بهذا الموضوع. حيث "يتسم هذا المفهوم بتعدد المصطلحات التي تشير إليه؛ فيُطلق عليه أحيانًا "التحول الديمقراطي"، وأحيانًا أخرى "الانتقال الديمقراطي"، كما يُعرف في بعض الأدبيات بـ "الدمقرطة"، وقد يُستخدم له أيضًا تعبير "الإصلاح السياسي أو التحول السياسي" (Political Reform)**"(بن لامة، 2014، ص119).**

وعلى خلفية ذلك فإن مفهوم التحول الديمقراطي مفهوم يكتنفه قدر كبير من الغموض والالتباس وصعوبة التعامل معه؛ نظراً لتعدد الزوايا التي يمكن النظر إليه من خلالها مع اختلاف توجهات الباحثين الذين أهتموا بهذا المفهوم.

وبصفة عامة تكاد الأدبيات في تعريفها للمفهوم تتجه نحو "أن التحول الديمقراطي هو عملية الانتقال من أنظمة تسلطية إلي أنظمة ديموقراطية تم فيها حل أزمة الشرعية والمشاركة والهوية والتنمية, إي انتهاج الديمقراطية كأسلوب لممارسة الأنشطة السياسية, فالانتقال الديمقراطي يعني تغييراً جذرياً لعلاقات السلطة في المجال السياسي, وعلاقات الترتيب في المجال الاجتماعي**"(جاد الرب، 2023، ص409).**

يُنظر إلى التحول الديمقراطي باعتباره مرحلة انتقالية يتم خلالها تفكيك النظام السلطوي القائم وانهياره، ثم الشروع في بناء نظام جديد يقوم على أسس ديمقراطية. وتشمل هذه العملية إعادة تشكيل البنية الدستورية والقانونية، وإصلاح المؤسسات، وتنظيم العمليات السياسية. وغالبًا ما ترافق هذه المرحلة صراعات ومساومات وتفاوض بين مراكز القوى المختلفة داخل الدولة. **(حسنين، شبكة المعلومات الدولية).**

وعلى خلفية ذلك يرى الباحث أنه يمكن النظر إلى مفهوم التحول الديمقراطي من زاويتين هما:

- التحول الديمقراطي كمضمون: حيث ينظر إلى التحول الديمقراطي من جانب قيمي وثقافي يشمل التغير في نمط الثقافة السياسية السائدة وقيمها والتأسيس لثقافة سياسية مدنية جديدة، وهو أمر تناوله عالم السياسة الأمريكي جابرائيل الموند G.Almond ، وزميله سيدني فيربا S.Verba في الستينات من القرن العشرين، وبصورة أساسية في كتابهما بعنوان "الثقافة المدنية The Civic Culture" الصادر عام 1963. باعتبار إن السياسة كمضمون وعملية "تتأثر بالثقافة السائدة أو العامة**"(المنوفي، 1987، ص197).**

حيث صنف الموند وزميله فيربا الثقافة السياسية إلى ستة أنماط هي: "ثقافة سياسية رعوية أو تقليدية، ثقافة سياسية موضوعية، ثقافة سياسية مشاركة، ثقافة سياسية رعوية– موضوعية، ثقافة سياسية موضوعية مشاركة، ثقافة سياسية رعوية مشاركة**"(خشيم،2004، ص169).**

- التحول الديمقراطي كعملية: تتسم عملية التحول الديمقراطي بدرجة كبيرة من التعقيد من ناحية التفاعلات السياسية، فهي عملية معقدة بطبيعتها، تتداخل في تشكيل مساراتها ونتائجها عوامل عديدة، داخلية وخارجية، وهي عملية قد تطول وقد تقصر تبعاً لطبيعة هذه التفاعلات التي تشمل التنافس والصراعات وعمليات المساومة والتفاوض بين القوى الفاعلة والمؤثرة في النظام السياسي والمجتمعي.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وتصنف الأدبيات ذات الصلة بموضوع التحول الديمقراطي التعريفات المتعلقة بهذا المفهوم إلى مجموعتين هما**(المنوفي، الصواني، 2005، ص175).**

- المجموعة الأولى، تنظر إلى "التحول السياسي كسلوك ومحتوي قيمي"، أي الانتقال من وضع إلى آخر، وكما يرى محمد عابد الجابري هو انتقال من موقع اجتماعي أو سياسي أو إيديولوجي إلى آخر، ومن خشونة البداوة إلى رقة الحضارة حسب ابن خلدون، و حسب هانتنجتون "تحول النظم السياسية غير الديمقراطية إلى نظم أخرى ديمقراطية". كما ينظر البعض الآخر إلى المفهوم على أنه عملية تفضي بإعادة النظر في المبادئ ومراجعة القيم السياسية السائدة بسبب عدم صلاحيتها أو مواكبتها لروح ومتطلبات العصر والتوجه في المقابل نحو الالتزام بمبادئ وقيم جديدة بديلة.
- بينما تركز المجموعة الثانية في تعريف التحول السياسي على الأسلوب أو الأداة والطريقة والدرجة التي يتم بها هذا التحول وفق الأنماط التالية : نمط التحول السلمي ، نمط التحول العنيف ، نمط التحول الجزئي، نمط التحول الشامل.

ويُعطي هنتنغتون لمفهوم التحول الديمقراطي بعدًا ليبراليًا، إذ يربط بينه وبين التحول إلى الليبرالية باعتبارها معادلًا وشرطًا أساسيًا لإنجازه. ويؤكد أن الديمقراطية لا تتحقق إلا إذا سبقها تحول نحو الليبرالية وقبول قيمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كما يوضح أن عملية الانتقال الديمقراطي قد تتعرض للتقدم أو التراجع وفقًا لمدى قوة العامل الليبرالي في السياق السياسي. **(هنتنجون، 1993، ص207).**

و يميز هانتنجتون بين أربعة أنماط من التحول الديمقراطي، لكل منها خصائصه وعوامله، وذلك وفق التالي: **(المنوفي، الصواني، 2005، ص85).**

1- التحول (Transformation)، عندما تتم عملية الانتقال الديمقراطي أساسًا بمبادرات من النظام التسلطي ذاته ، وبدون تدخل من جهات أخرى .
2- التحول الاحلالي (Transplacement) ، عندما تتم عملية التحول أساسًا عن طريق مبادرات مشتركة بين النخب الحاكمة والنخب المعارضة .
3- الإحلال (Replacement)، عندما تنتج عملية الدمقرطة أساسًا عبر الضغوط والمعارضة الشعبية.
4- التدخل الأجنبي (Foreign Intervention) ، عندما تحدث عملية الدمقرطة نتيجة لتدخلات وضغوطات أطراف أجنبية.

المطلب الثاني: تطور دراسات السياسة المقارنة

ينظر إلى مساهمات الفيلسوف أرسطو كبداية لترسيم دراسات السياسة المقارنة، حيث يشار إلى محاولة "أرسطو" ما قبل الميلاد لمقارنة دساتير 158 دولة-مدينة إغريقية بأهمية متزايدة، وهي محاولة تهدف إلى "تصنيف أنواع الحكومات في كتابه "السياسة Policy"، مستعينا بمعيار المصلحة العامة التي تركز على: من يحـكم؟ ولمصلـحة من؟ **(ربيع، 1994).**

وتعتبر هذا المحاولة بداية لترسيم الإطار التقليدي في دراسات السياسة المقارنة الذي طغى عليه الطابع الفلسفي والقيمي والمثالي، وكانت في مجملها تبحث عن ما يجب أن يكون، و تهدف إلى وضع تصورات سياسية عن الوضع الأمثل وكيفية إقامته. و هي بذلك تمثل "حقل معياري وأخلاقي، كونها كانت مرتبطة بفرع الفلسفة السياسية الأخلاقية، وكان من أهم المواضيع التي حظيت باهتمام المفكرين السياسيين هي: السلطة السياسية، طبيعة الدولة المثالية، والعلاقة الأهداف السياسية والغايات الفلسفية والأخلاقية، والغايات المطلقة للحياة السياسية"**(بن جيلالي، 2014، ص98).**

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ومنذ منتصف عقد الأربعينات من القرن العشرين شهدت دراسات السياسة المقارنة نقلة نوعية ببروز وهيمنة الإطار السلوكي على هذه الدراسات، حيث وسع الإطار السلوكي من النطاق الدراسي بانفتاحه على دراسة مجتمعات أخرى غير غربية، وامتد نحو دراسات المناطق خاصة النامية منها، وذلك تحت تأثير "زيادة عدد الوحدات محل الدراسة في الحقل، فكلما كان هناك عدد كبير من الوحدات كلما أدي ذلك إلى دقة البناء النظري، ذلك لأن اتساع عدد الوحدات والمقارنة بينها يعبر عن الواقع بصورة أفضل"**(فتحي، 2017-2018، ص14-15)**.

ومن حيث المنهجية ركز الإطار السلوكي على ما هو كائن وتجاوز ما يجب أن يكون، مستعينا بالمنهج المقارن الكمي والاتجاه نحو التحليل الكمي، ، الذي يركز على لغة الكم والتكرار والانتظام، والتعامل مع الظاهرة أو الحدث أو الخطاب من خلال إعطائها تعابير ومؤشرات كمية. ويفترض التحليل الكمي أنه يمكن فهم وتفسير الظاهرة السياسية من خلال "تحويل الظاهرة إلى عدد من المؤشرات القابلة للقياس، أو العمل على تطويع المحتوى الكيفي إلى مؤشرات قابلة للقياس الكمي"**(الصواني، 2017)**. ومن ثم الاعتماد على المنهجية الامبريقية في التحليل السياسي، حيث يقصد بالامبريقية هنا: الاهتمام بالسلوك الواقعي والذي يمكن ملاحظته وليس السلوك المرغوب أو المطلوب، فالنظرية الامبريقية تتضمن الملاحظة والتعميم وتفسير السلوك الفعلي"**(الصواني، 2017)**. وكان هدفه ليس التعرف على الواقع فحسب، بل التنبؤ وبناء نظريات كبرى تسعى لتفسيره. فالسلوكيون "لا ينطلقون من النظريات، بل من الواقع وصولاً إلى النظرية"**(عبد الحافظ، 2000، ص137)**.

ومن حيث الموضوعات ركزت دراسات الإطار السلوكي على السلوك السياسي كوحدة تحليل أساسية في الدراسات المقارنة في إطار السعي نحو توسيع موضوعات الحقل بما يتكيف مع المعطيات السياسية الجديدة خاصة في مجال دراسات المناطق. وذلك من خلال التركيز على النظم السياسية المقارنة بدلاً من دراسة الحكومات المقارنة.

في فترة لاحقة من ستينات القرن العشرين برز الإطار ما بعد السلوكي في دراسات السياسة المقارنة، و الذي وصف بأنه ثورة جديدة في التأسيس المعرفي والمنهجي لحقل السياسة المقارنة، حيث يعد عالم السياسة(ديفيد ايستون من ابرز علماء ما بعد السلوكية في العلوم السياسية"، واصفا هذا بأنه "هناك ثورة مخفية في في علم السياسة"، تتعلق ببروز اقترابات منهجية ودراسية جديدة في هذا الحقل، حيث "جاءت اقترابات الدولة-المجتمع، والاختيار الرشيد، والاقتصاد السياسي، والمؤسسية الجديدة، وغيرها كرد فعل على إغراق السلوكيين في التحليل بمفاهيم وأدوات تحليلية كمية جديدة، وتركيزهم على موضوعية وحيادية البحث العلمي، وإغفالهم- من وجهة نظر منتقديهم- جانب القيم والمعايير في التحليل"**(الصواني، 2017، ص96)**.

وقد شهدت دراسات التحول الديمقراطي في حقل السياسة المقارنة بعد نهاية الحرب الباردة تطوراً مهما في ظل توجه (الديمقراطية أولاً) وفي إطار نظريات التنمية السياسية التي هزت نظريات التحديث في العمق، وربطت بشكل مباشر بين تحقيق التنمية السياسية وتحقق الديمقراطية أولاً. والتي تؤكد على "أن الديمقراطية ليست محصلة أو نتيجة للتنمية فحسب، وإنما هي مكون وعنصر ضروري لخلقها، وهذا التفكير يؤطر معظم برامج الحوكمة الجيدة التي كرستها المجموعة الدولية، تلك البرامج المتعلقة أساساً بقواعد وممارسات بموجبها يتم اختيار الحكومات وتمارس في ظلها سلطات الدولة. ·

ومن هذا المنطلق تحولت الدراسات المقارنة نحو البحث عن المتغير الديمقراطي وأثره في تحقيق التنمية، فالتحول الديمقراطي يجب أن يتحقق أولاً قبل تحقيق أي تنمية بل هو شرط من شروطها. وبمعنى أن الديمقراطية تساعد في تعزيز التنمية وتقوم على أساس بعض الخصائص المؤسسية للأنظمة الديمقراطية؛ وتحسين آلياتها في المسائلة وتزويد نظام المراقبة والفصل بين السلطات، وهذه الخصائص تلعب دوراً

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

أساسيا في تضييق استغلال سلطة الدولة من خلال الانتخابات والعمليات الاخرى، وهي أيضاً توفر أنظمة للمكافئات والعقوبات، شفافة، دورية، موثوقة (بالنسبة للقواعد وليس النتائج)، وتحقق توقعات عالية حول ما يمكن أن تحققه هذه الأنظمة الديمقراطية الناشئة تواً"**(الفرجاني، 2022، ص48)**.

لقد أسهمت هذه الرؤية الحديثة في حقل السياسة المقارنة في إعادة صياغة التصنيف التقليدي للعالم بعد الحرب الباردة، حيث لم يعد الانقسام بين عالم متقدم وآخر متخلف، بل أصبح بين عالم ديمقراطي وآخر غير ديمقراطي، إضافة إلى الدول الديمقراطية الناشئة. وقد انعكس ذلك على إعادة تصنيف النظم السياسية وفق معيار الديمقراطية إلى ثلاثة أنماط: نظم ديمقراطية مستقرة، نظم ديمقراطية ناشئة أو متحولة، ونظم استبدادية غير ديمقراطية. ويُقصد بالنظم الناشئة والمتغيرة تلك التي تظهر فيها مؤشرات على تآكل النظام السلطوي، مثل بروز صراعات داخلية، وانقسام النخبة بين تيارات إصلاحية ومحافظة، وتزايد استقلالية مؤسسات المجتمع المدني بما يمنحها قوة أكبر، وهو ما يقود في النهاية إلى أزمة سياسية داخل النظام التسلطي تمهد للتحول الديمقراطي.**(الفرجاني، 2022، ص48).**

المطلب الثالث: قضايا التحول الديمقراطي في أدبيات السياسة المقارنة

دراسات التحول الديمقراطي المقارنة هي عملية تحليلية لدراسة كيفية انتقال دول مختلفة من أنظمة غير ديمقراطية استبدادية وشمولية إلى أنظمة ديمقراطية منفتحة، مع التركيز على العوامل المشتركة والمتغيرات التي تؤثر في هذه العملية من بلد لآخر. حيث تختلف نتائج هذه الدراسات بناءً على العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخاصة بكل بلد، وطبيعة النظام السياسي والبيئة الداخلية والخارجية المحيطة بظروف التحول الديمقراطي، حيث يمكن أن يكون التحول سلمياً أو عنيفاً وفي درجات متفاوتة.

- **دراسات التحول الديمقراطي عند سيمور مارتن لبست S. M.Lipest**

يرى سيمور مارتن لبست أن عملية الدمقرطة لا يمكن أن تتحقق إلا بتوافر مجموعة من الشروط الأساسية، وهو ما أوضحه في كتابه الرجل السياسي (1960). فقد ربط نجاح التحول الديمقراطي بجملة من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية ذات الطابع الليبرالي، مثل ارتفاع مستوى الثراء الاقتصادي، وجود اقتصاد سوق فعّال، وظهور طبقة برجوازية قوية، معتبرًا أن هذه العوامل تمثل ركائز أساسية لدعم واستمرار النظام الديمقراطي."**(بن لامة، 2014، ص121).**

اعتمد لبست على المتغير الاقتصادي كأداة رئيسية للمقارنة في دراساته حول التحول الديمقراطي، حيث يرى أن هناك علاقة سببية مباشرة بين مظاهر التحديث والتنمية الاقتصادية، مثل التصنيع والتحضر، وبين اتساع نطاق المشاركة السياسية بمختلف صورها، من التصويت والترشح وصولًا إلى ممارسة الضغط عبر جماعات المصالح. **(بنسعود، 2012، ص98).**

وفي دراسته المقارنة للتحول الديمقراطي يؤكد لبست على جملة من الحقائق التي أهمها:**(قانصو، 2010، ص17-18).**

- أثبتت المعطيات أن التطور أو النمو الاقتصادي هو رافعة للتحول الديمقراطي، باعتبار أنه في حالة تلازم و تناغم بالتحول الثقافي والسياسي وفي سياق يمكن توقعه والتنبؤ به.
- أن الديمقراطية يمكن وجودها في البلاد المزدهرة اقتصادياً أكثر من الدول الفقيرة، فالنمو الاقتصادي يؤدي إلى نشوء نمط خاص من التحول الثقافي يتسبب في بدوره في نزوع المجتمع نحو الديمقراطية.
- تؤكد الوقائع أن النمو الاقتصادي موصل للديمقراطية، إذ أن النمو الاقتصادي يجلب الحراك الاجتماعي ويسهل المشاركة السياسية ويمهد الطريق للديمقراطية، فالنمو الاقتصادي لا يولد حراكاً شعبياً عاماً فحسب، بل يؤدي إلى دعم تحولات ثقافية.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

- النمو الاقتصادي يؤدي إلى نوعين من التغيير موصلين للديمقراطية، تغير بنيوي في المجتمع والذي يحرك المشاركة الشعبية، وتغير ثقافي يساعد على استقرار الديمقراطية.

- **دراسات التحول الديمقراطي عند صامويل هنتنجون Samuel Huntington**

أهتم عالم السياسة الأمريكي صامويل هنتنجون بقضايا التحول الديمقراطي في إطار مقارن خاصة في كتابه المشهور: الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين. وحسب هنتنجون فأن موجة التحول الديمقراطي هي "عبارة عن مجموعة من حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي تحدث في فترة زمنية محددة و تفوق في عددها حركات الانتقال في الاتجاه المضاد خلال نفس الفترة الزمنية"**(هنتنجون، 1993، ص72).**

وحدد هنتنجون أسباب وعوامل الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي في التالي:**(الوحيشي، 2015، ص51-52).**

- انتشار قيم الديمقراطية على نطاق واسع في العالم، و ذلك بسبب فشل الأنظمة الاستبدادية في الحفاظ على شرعيتها، و فشلها في أدائها الاقتصادي، و العسكري، في بعض الأحيان.
- بسبب النمو الاقتصادي الكبير الذي شهده العالم في ستينيات القرن الماضي، الذي بدوره زاد من حجم الطبقة الوسطى، و عدد المتعلمين في كثير من بلدان العالم، مما أدى إلى الإسراع في عملية التحول الديمقراطي.
- دور الكنيسة الكاثوليكية بين عامي 1963-1965 في معارضتها للاستبداد.
- التغير فى سياسات الفاعلين الدوليين، وأبرزها المجتمع الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفييتي سابقا.
- تضاعف جهود وتأثيرات التحولات المبكرة التي حدثت في الموجة الثالثة من التحول التي أثرت إيجاباً في الجهود اللاحقة في عملية التحول الديمقراطي، وذلك في تحفيز، و توفير نماذج في التحول الديمقراطي.

وخلص هنتنجون من خلال تفسيره لظاهرة التحول الديمقراطي المقارن إلى عدة نتائج مهمة هي(:**جهاد، 2012، ص36).**

- ليس هناك عامل واحد كاف لتفسير نمو الديمقراطية في كل الدول أو في دولة واحدة.
- لا يحتاج نمو الديمقراطية في كل الدول الى عامل واحد بعينه.
- إن التحول الديمقراطي في كل دولة هو نتيجة لمجموعة من الأسباب.
- تتفاوت مجموعة الأسباب المؤدية إلى التحول الديمقراطي من دولة إلى أخرى.
- إن مجموعة الأسباب المسؤولة عن قيام موجة من التحول الديمقراطي تختلف عن مجموعة الأسباب المسؤولة عن الموجات الأخرى.
- إن الأسباب المسؤولة عن التغييرات المبدئية للنظام الحاكم في ظل موجة من التحول الديمقراطي قد تختلف عن الأسباب المسؤولة عن التغييرات اللاحقة التي تطرأ على النظام في تلك الموجة.

الخاتمة:

تناول هذا البحث موضوع التحول الديمقراطي في دراسات السياسة المقارنة، بالتركيز على التأطير النظري لمفهوم التحول الديمقراطي وتطوره في الدراسات المقارنة، مستعرضاً جهود بعض المفكرين والمهتمين بحقل السياسة المقارنة في تناول قضايا التحول الديمقراطي في إطار هذا الحقل الدراسي.
وتوصل البحث إلى النتائج الآتية:

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

1. مفهوم التحول الديمقراطي مفهوم جدالي يتصل أولاً بتعدد المسميات المختلفة التي تطلق عليه، وثانياً بتعدد الأطر النظرية المفسرة لهذا المفهوم من حيث المضمون والعملية.
2. دراسات حقل السياسة المقارنة موغلة في التاريخ تعود إلى ما قبل الميلاد من خلال محاولة الفيلسوف اليوناني أرسطو لمقارنة دساتير 158 دولة-مدينة إغريقية بهدف "تصنيف أنواع الحكومات في كتابه "السياسة Policy"، مستعينا بمعيار المصلحة العامة التي تركز على: من يحكم؟ ولمصلحة من؟.
3. دراسات حقل السياسة المقارنة تتسم بالتجديد والتطور بدءاً من المرحلة التقليدية مروراً بالمرحلة السلوكية وانتهاء بمرحلة ما بعد السلوكية والتي شكلت الإطار النظري والمعرفي لموضوعات وقضايا هذا الحقل.
4. شهدت دراسات التحول الديمقراطي موضوعاً مهماً من موضوعات وقضايا الدراسات السياسية المقارنة خاصة بعد نهاية حقبة الحرب الباردة، حيث أصبح المتغير الديمقراطي اساساً ومحوراً لهذه الدراسات، خاصة في ظل بروز نظرية "الديمقراطية أولاً" التي كان لها أثرها في تطوير نظريات التنمية السياسية.
5. شغلت قضايا التحول الديمقراطي حيزاً مهماً من دراسات حقل السياسة المقارنة خاصة من خلال جهود عالم الاجتماع السياسي الأمريكي سيمور مارتن لبست S. M.Lipest في كتابه بعنوان: الرجل السياسي Political Man وتعاظمت هذه الأهمية من خلال جهود عالم السياسة الأمريكي صامويل هنتنجون Samuel Huntington في كتابه بعنوان: الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The author(s) declare that they have no conflict of interest.

المراجع

الكتب:

1. بنسعود، حليمة، التنمية والديمقراطية :علاقة تأثير وتأثر، في عطاء فشار وآخرون "إعداد " الوطن العربي والتحولات الديمقراطية، الكتاب الأول لمجلة دراسات وأبحاث، الجزائر : منشورات مركز الحكمة، 2012.
2. خشيم، مصطفى عبد الله، موسوعة علم السياسة: مصطلحات مختارة، مصراته: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط 2، 2004.
3. ربيع، محمد محمود، الفكر السياسي الغربي من أفلاطون إلى ماركس، الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، 1994.
4. الصواني، يوسف، (تحرير وإشراف)، الإمبريقية وتطبيقاتها في البحث العلمي، دار أبن النديم للنشر والتوزيع-دار الروافد الثقافية(ناشرون)، ط1، 2017.
5. عبد الحافظ، عادل ثابت، النظرية السياسية المعاصرة: دراسة في النماذج والنظريات لفهم وتحليل علم السياسة، الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 2000.
6. فخرو، منيرة أحمد، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البحرين، القاهرة: مركز أبن خلدون دار الأمين للنشر والتوزيع، 2000.
7. المنوفي، كمال، نظريات النظم السياسية، الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1987.
8. هنتنجون، صامويل، الموجة الثالثة : التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين ، ترجمة : عبد الوهاب علوب ، القاهرة : مركز ابن خلدون، ط1 ،1993.

الدوريات والمجلات العلمية:

9. بن لامة، فرج محمد، التحول الديمقراطي في الخطاب الليبرالي، مجلة جامعة الزيتونة، العدد 11، 2014.
10. بعيطيش، يوسف، سعدي، هاجر، التحليل السياسي المقارن بين الإشكاليات الموضوعية وإشكالية التحيز، مجلة أبحاث، العدد3، ديسمبر 2018.
11. جاد الرب، أحمد عثمان، إدارة عملية التحول الديمقراطي في تونس في الفترة من 2010- 2016، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية-جامعة الإسكندرية، المجلد 8، العدد 1، يونيو 2023.
12. جهاد، زياد حمد، العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي، مجلة مداد الآداب، العدد14، 2012.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

13. مساعيد، فاطمة، التحول الديمقراطي في أمريكا اللاتينية: نماذج مختارة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة- الجزائر، عدد خاص، أبريل 2011.
14. والي، طه محمد، أزمة التحول نحو الديمقراطية في دول الربيع العربي: دراسة مقارنة، آفاق علمية مجلة كلية الدراسات العليا بالجامعة الأسمرية الإسلامية، العدد 1، أبريل .2018.
15. الوحيشي، علي مصباح، دراسة نظرية في التحول الديمقراطي، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية ، جامعة الزاوية، المجلد الأول، العدد 2، اكتوبر 2015،

الرسائل الجامعية:

16. بن جيلالي، محمد أمين، مشكلة بناء الدولة: دراسة إبستيمولوجية وفق أدبيات السياسة المقارنة، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، الجزائر: جامعة ابي بكر بلقايد-تلمسان، السنة الجامعية 2013-2014.
17. عبد الله، أحمد سليم، دور السياسة الأمريكية في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية(2001- 2013)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2013-2014.
18. الفرجاني، بشير رجب، التدخلات الأجنبية وإشكاليات التنمية في الدول النامية: مصر إنموذجاً، رسالة ماجستير في الدراسات الإقليمية- مدرسة الدراسات الاستراتيجية، 2022.

الأبحاث والندوات والمحاضرات العلمية:

19. إيمان، أحمد، قراءة نظرية في الديمقراطية والتحول الديمقراطي، القاهرة: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، فبراير 2016.
20. المنوفي، كمال، الصواني، يوسف، "تحرير" ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي .جامعة القاهرة، 2005.
21. فتحي، محمد شريف، إبستمولوجيا السياسة المقارنة، محاضرات لطلبة الليسانس في التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2017-2018.
22. قانصو، وجيه، الديمقراطية: مؤشرات ومعايير، سلسلة دراسات مركز عمومي (101)، 2010.

مواقع شبكة المعلومات الدولية:

1. حسنين، توفيق إبراهيم، الانتقال الديمقراطي: إطار نظري، موقع مركز الجزيرة للدراسات، https://studies.aljazeera.net/ar

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **LJCAS** and/or the editor(s). **LJCAS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).